



البيان الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة
القمة العالمية الثانية للتنمية الاجتماعية - الدوحة، 4-6 نوفمبر 2025

بسم الله الرحمن الرحيم،
أصحاب المعالي والسعادة، رؤساء الوفود،
الأخوات والإخوة أعضاء الوفود المشاركة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

باسم حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، ممثلة بوزارة تمكين المجتمع، يطيب لنا أن نعبر عن خالص الشكر لدولة قطر الشقيقة على حسن الاستضافة والتنظيم، كما نعبر عن عميق تقديرنا للأمم المتحدة وشركائها على تجديد الزخم لمسار كوبنهاغن للتنمية الاجتماعية، من أجل تنفيذ خطة 2030، وشعارها الإنساني "لن نترك أحداً خلف الركب".

إن رؤية دولة الإمارات للتنمية الاجتماعية تنطلق من قناعة راسخة بأن الإنسان هو محور الاستراتيجيات وغايتها، منه تنطلق السياسات، وإليه تنتهي. وقد كان عام 2025، الذي أعلنته قيادة دولة الإمارات عاماً للمجتمع، محطة مفصلية في ترسيخ هذه الرؤية، إذ تزامن مع الانتقال النوعي "من الرعاية إلى التمكين، ومن الحصرية إلى الشمولية، ومن الأحادية إلى الشراكة الشاملة"، وذلك عبر منظومة متكاملة تقودها وزارة تمكين المجتمع، بالتعاون مع شركائها في المستويين الاتحادي والمحلي، جنباً إلى جنب مع قطاع ومؤسسات النفع العام والقطاع الخاص والمجتمع.

هذه النقلة النوعية التزام بلادي بالبحث والحرص الدقيق للفئات الأشد احتياجاً، وتعزيز المنظومات الوطنية للحماية الاجتماعية، ومواءمة برامج الدعم مع احتياجات الأسر على امتداد دورة حياتها، مع إيلاء عناية خاصة لتمكين النساء والشباب وكبار السن "كبار المواطنين" والأشخاص ذوي الإعاقة "أصحاب الهمم"، وسكان المناطق البعيدة، بما يضمن النفاذ العادل إلى الدخل والخدمات الأساسية والسكن اللائق.

وفي الوقت نفسه، فإن الاستراتيجيات الوطنية للتنمية الاجتماعية تصب في اتجاه تهيئة البيئة الاقتصادية المحفزة لريادة الأعمال والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، مع التركيز على التعلم مدى الحياة، وبناء الكفاءات، وتنمية المهارات وفي مقدمتها المهارات الرقمية التي تتيح الاستفادة من أحدث التقنيات لخدمة الإنسان. كما تهدف سياساتنا الوطنية إلى تشجيع الجهود التي تسهم في ضمان أجور منصفة وبيئة عمل آمنة، مع تعزيز مشاركة المرأة وريادة الأعمال النسائية.



وفي مجال الاندماج الاجتماعي والتلاحم المجتمعي تؤمن دولة الإمارات بالهوية الجامعة المبنية على التسامح والتعايش واحترام التنوع الثقافي والديني، الأمر الذي يتجسد على أرض الواقع من خلال وجود أكثر من 200 جنسية وثقافة مختلفة تعيش في وئام وتناغم على أرض الدولة. وتواصل الإمارات تطوير وتحديث سياساتها لضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والفاعلة لجميع أفراد المجتمع، مع إزالة التحديات التي تعرقل دمج أصحاب الهمم، وتعزيز الروابط بين الأجيال، وتوسيع فضاءات المشاركة المجتمعية والتطوع.

إننا في حكومة دولة الإمارات نعتبر قطاع مؤسسات النفع العام شريكاً رئيسياً في التنمية. ونعمل على دعمه من خلال تعزيز الحوكمة والشفافية وبناء القدرات، وتيسير الوصول إلى التمويل القائم على قياس الأثر، وتوسيع الشراكات مع القطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية والمجتمع المدني، بما يضاعف الأثر الاجتماعي ويعزّز المساءلة.

وفي مجال التحول الرقمي، تواصل دولة الإمارات الاستثمار في التقنيات ذات الصلة، وفي مقدمتها الذكاء الاصطناعي، مع مراعاة المسؤولية الإنسانية والأبعاد الأخلاقية لضمان خدمات أكثر عدالة وكفاءة وشمولاً، مع العمل على سدّ الفجوات الرقمية، وحماية الخصوصية والبيانات، وتبني حلول رقمية تسجّم مع معايير الشفافية وسرعة الاستجابة وجودة الخدمة، وتراعي حقوق الأفراد وتنوّع الاحتياجات.

كما تدعم الإمارات منظومة تعليم آمنة وشاملة ومنصفة، مع تعزيز التوجيه المهني والمهارات المستقبلية. وفي المجال الصحي، نعمل على توسيع الوصول النصف للخدمات وتعزيز الصحة النفسية والوقاية، ورفع الجاهزية للأزمات الصحية، وتفعيل الصحة الرقمية المسؤولة.

وفي المجال البيئي، تؤمن دولة الإمارات بصلابة الرابط بين المناخ والتنمية الاجتماعية. ولذا، نواصل العمل على تطوير شبكات أمان اجتماعي تضمّن الحد من مخاطر الكوارث، ونستثمر في بنى تحتية دامجة وقادرة على الصمود، دعماً لرفاه الإنسان واستدامة معيشته.

ويطيب لنا في الختام أن نعلن التزامات دولة الإمارات في هذا السياق على النحو التالي:

- أولاً، تعزيز الأرضيات الوطنية للحماية الاجتماعية وربطها بالتمكين الاقتصادي وبناء القدرات.
- ثانياً، توسيع برامج تمكين الأسرة والمرأة والشباب وأصحاب الهمم (ذوي الإعاقة) عبر التدريب والعمل وريادة الأعمال والتمويل المؤثر.
- ثالثاً، تمكين قطاع مؤسسات النفع العام بمنظومة الحوكمة والبيانات والتمويل القائم على الأثر، وتوسيع الشراكات عبر نموذج شمولي واسع النطاق.
- رابعاً، تقليص الفجوة الرقمية بتمكين الوصول الآمن والسلس للبنية الرقمية العامة ودعم توفير المهارات الرقمية للجميع.



- خامساً، رفع جودة الخدمات العامة عبر لوحات تشغيلية ومؤشرات أداء وشفافية، وباستخدام الذكاء الاصطناعي الموثوق والمحكوم.
- سادساً، تعزيز التعليم الشامل والتعلم مدى الحياة، لا سيما المهارات المستقبلية ورقمنة الحياة.
- سابعاً، توسيع منصات المشاركة والتطوع ليكون ممارسة مؤسسية.

ختاماً، نجدد دعمنا لنظام دولي أكثر عدالة وفاعلية وتمثيلاً، وستواصل دولة الإمارات دعم نهج التعاون الدولي الثنائي والإقليمي ومتعدد الأطراف، والعمل على نقل المعرفة وتبادل الخبرات وبناء القدرات، وتمويل التنمية الاجتماعية، مع احترام الخصوصيات الوطنية والثقافية والسياقات الإقليمية ذات الصلة.

أكرر شكري وتقديري لدولة قطر على احتضان هذا الحوار العالي. ونؤكد التزام دولة الإمارات بتحويل هذه التعهدات إلى نتائج قابلة للقياس، وبناء مجتمعات أكثر شمولاً وقدرةً على الصمود، لكي ينعم الجميع بالفرص والازدهار... وألا يُترك أحد خلف الركب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.